الأمم المتحدة

A/C.3/55/L.70

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٩ من جدول الأعمال
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصل باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

إسبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا*، والنرويج، والنمسا، واليونان: مشروع قرار

مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٤/١٤٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام قرارها ٢٣١٢ (د - ٢٢) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، الذي اعتمدت بموجبه الإعلان المتعلق باللجوء الإقليمي،

وإذ تشير كذلك إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا[١]، وإلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[٢]،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

(١) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ١٠٠١، الرقم ١٤٦٩١.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ١٥٢٠، الرقم ٢٦٣٦٣.

081100 081100 00-73491 (A)
0073491

وإذ تشير إلى إعلان الخرطوم[٣] والتوصيات التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا[٤] في الاجتماع الوزاري، المعقود في الخرطوم يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ ترحب بالقرار CM/Dec.531(LXXII) المتعلق بحالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية والسبعين، المعقودة في لومي في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٥]،

وإذ ترحب بقيام منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعقد الاجتماع الخاص للخبراء التقنيين الحكوميين وغير الحكوميين في كوناكري، غينيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنظيم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا؛ وإذ تشيد بخطة التنفيذ الشاملة التي اعتمدها الاجتماع الخاص؛ وإذ تلاحظ تأييد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لهذه الخطة خلال دورته العادية الثانية والسبعين،

وإذ تثني على المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بحقوق الإنسان في أفريقيا، المعقود في غراند باي، موريشيوس، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وإذ ترحب بالاهتمام الذي حظيت به المسائل ذات الصلة باللاجئين والمشردين الواردة في الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر،

وإذ تشير إلى الحلقة الدراسية السادسة المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الصليب الأحمر الدولية في أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، وإذ تلاحظ تأييد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية للتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية خلال دورته العادية الثانية والسبعين،

وإذ تعترف بمساهمات الدول الأفريقية في وضع معايير إقليمية لحماية اللاجئين والعائدين، وإذ تلاحظ مع التقدير أن بلدان اللجوء تستضيف اللاجئين بروح تتسم بالإنسانية، وبروح من التضامن والإخاء الأفريقيين،

وإذ تعترف أيضا بضرورة أن تعالج الدول الأسباب الجذرية للتشريد القسري بطريقة حازمة وأن تهيئ ظروفا تيسر التوصل إلى حلول دائمة للاجئين والمشردين، وإذ تشدد

---

(٣) A/54/682، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) انظر A/55/424، المرفق الأول.

في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل الدول على تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء القارة الأفريقية،

واقتناعا منها بضرورة تعزيز قدرة الدول على توفير المساعدة والحماية للاجئين والعائدين والمشردين، وبضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، على أساس تقاسم الأعباء، بزيادة ما يقدمه من مساعدات مادية ومالية وتقنية إلى البلدان المتأثرة باللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ تعترف مع التقدير بأن المجتمع الدولي قد وفّر بالفعل قسطا من المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين والبلدان التي تستضيفهم في أفريقيا،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما حتى الآن، لا تزال حالة اللاجئين والمشردين محفوفة بالخطر في أفريقيا، وبخاصة في منطقتي غرب أفريقيا والبحيرات الكبرى وفي القرن الأفريقي،

وإذ تشدد على أنه ينبغي أن تكون الإغاثة والمساعدة المقدمتين من المجتمع الدولي للاجئين الأفارقة على أساس عادل وغير تمييزي،

وإذ ترى أنه من بين اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، تمثل فئة النساء والأطفال أغلبية السكان المتضررين من الصراعات والأشد تأثرا بوطأة الأعمال الوحشية، وغيرها من عواقب الصراعات،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦] ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[٧] ؛

٢ - **تلاحظ مع القلق** أن تدني الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية، المتفاقمة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، والصراع الداخلي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية، قد أدى إلى زيادة في أعداد اللاجئين والمشردين في بعض بلدان أفريقيا، ولا يزال يساورها القلق بصورة خاصة إزاء ما قد ينجم عن وجود أعداد كبيرة من السكان اللاجئين من أثر على الأمن والحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة في بلدان اللجوء؛

٣ - **تشير** إلى الاحتفال الذي تم في عام ١٩٩٩ بالذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنظيم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام

---

(٦) A/55/471 .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٢ (A/55/12).

١٩٦٩[١]، وتشيد بقيام منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعقد الاجتماع الخاص للخبراء التقنيين الحكوميين وغير الحكوميين في كوناكري، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ للاحتفال بهذه الذكرى؛

٤ - **تشجع** الدول الأفريقية على كفالة التنفيذ والمتابعة الكاملين لخطة التنفيذ الشاملة التي اعتمدها الاجتماع الخاص وأيدها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية؛

٥ - **وتشجع أيضا** الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ والمتابعة الكاملين للتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية السادسة المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الصليب الأحمر الدولية في أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

٦ - **وتطلب إلى** الدول والأطراف الأخرى في الصراعات المسلحة أن تلتزم بدقة بنص القانون الإنساني الدولي وروحه، واضعة في اعتبارها أن الصراعات المسلحة من الأسباب الرئيسية للتشريد القسري في أفريقيا؛

٧ - **وتعرب عن خالص تقديرها وامتنانها** لساداكو أوغاتا على ما بذلته من جهود دؤوبة طوال فترة توليها منصب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، للتصدي للمحن التي يمر بها اللاجئون والعائدون والمشردون في أفريقيا، وعلى ما قدمته من مثل يحتذى عند أدائها لمهامها بمثالية وإخلاص؛

٨ - **وتعرب أيضا عن امتنانها وتقديرها**، في هذه السنة التي تشكل الذكرى الخمسين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لما أنجزته المفوضية من أعمال منذ إنشائها، بدعم من المجتمع الدولي، في مجال مساعدة بلدان اللجوء الأفريقية، وتلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا من المساعدة والحماية؛

٩ - **تلاحظ** المناسبة الحكومية الدولية المقررة للاحتفال في عام ٢٠٠١ بالذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وتشجع الدول الأفريقية الأطراف في الاتفاقية على المشاركة الفاعلة في هذه المناسبة؛

١٠ - **تؤكد مجددا** أن اتفاقية عام ١٩٥١[٨] وبروتوكول عام ١٩٦٧[٩] المتعلقين بمركز اللاجئين، اللذين تكملهما اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنظيم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا، لا يزالان يشكلان الأساس الذي يستند إليه النظام

---

(٨) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٧٥، الأرقام ٩٧٠-٩٧٣.

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، الرقم ٨٧٩١.

الدولي لحماية اللاجئين في أفريقيا؛ وتشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك على أن تفعل ذلك، وتطلب إلى الدول الأطراف في الاتفاقيتين أن تعيد تأكيد التزامها بالمُثل الواردة فيهما واحترام أحكامهما والالتزام بها؛

١١ - **تلاحظ** ضرورة أن تعالج الدول الأسباب الجذرية للتشريد القسري في أفريقيا وتهيب بالدول الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ إجراءات محددة لتلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين من الحماية والمساعدة وأن تسهم بسخاء في المشاريع والبرامج الوطنية الرامية إلى التخفيف من محنتهم؛

١٢ - **تلاحظ أيضا** الصلة القائمة، في جملة أمور، بين انتهاكات حقوق الإنسان والفقر والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وتشريد السكان، وتدعو الدول إلى بذل جهود مضاعفة ومتضافرة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع ومعالجة هذه المشاكل؛

١٣ - **تشجع** مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كل في نطاق ولايتها، في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا؛

١٤ - **تلاحظ مع التقدير** النتائج الإيجابية الناشئة عن جميع جهود الوساطة والجهود الرامية إلى تسوية الصراعات التي بذلتها الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، فضلا عن إنشاء الآليات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وحلها، وتحث جميع الأطراف ذات الصلة على معالجة عواقب الصراعات على الصعيد الإنساني؛

١٥ - **تعرب عن تقديرها وتأييدها الشديد** للحكومات الأفريقية والسكان المحليين الذين لا يزالون، رغم التدهور العام للظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وتحميل الموارد الوطنية فوق طاقتها، يقبلون العبء الإضافي الذي تشكله الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين، امتثالا منهم لمبادئ اللجوء ذات الصلة؛

١٦ - **تعرب عن قلقها** إزاء حالات أصبح فيها المبدأ الأساسي للجوء عرضة للخطر نتيجة للطرد غير القانوني للاجئين أو إعادتهم قسرا أو تهديد حياتهم وأمنهم البدني وسلامتهم وكرامتهم ورفاههم؛

١٧ - **تهيب** بالدول أن تتخذ، بالتعاون مع المنظمات الدولية، في نطاق ولاياتها، جميع التدابير اللازمة لضمان احترام مبادئ حماية اللاجئين، وعلى وجه الخصوص، كفالة

عدم المساس بالطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين بسبب وجود عناصر مسلحة أو ما تقوم به من أنشطة؛

١٨ - **تلاحظ** الاقتراح الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببدء عملية مشاورات عالمية بشأن النظام الدولي لحماية اللاجئين، وتدعو الدول الأفريقية، في هذا السياق، إلى المشاركة الفاعلة في هذه العملية، بحيث تعرض منظورها الإقليمي، من أجل كفالة إيلاء العناية الملائمة للشواغل الخاصة بأفريقيا؛

١٩- **تعرب عن استيائها** من الإصابات والوفيات وأشكال العنف الأخرى التي يتعرض لها موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتحث الدول وجميع العناصر الفاعلة الأخرى على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية، ومنع الاعتداء على العاملين الوطنيين والدوليين في المجال الإنساني ومنع اختطافهم، والتحقيق بالكامل في أية جرائم ترتكب ضد موظفي المساعدة الإنسانية، ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتطلب من المنظمات وموظفي الإغاثة أن يلتزموا بالقوانين والأنظمة الوطنية للبلدان التي يعملون بها؛

٢٠ - **تهيب** بالمفوضية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية وجميع الدول الأفريقية أن تقوم بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، بتعزيز الشراكات القائمة وتنشيطها وصوغ شراكات جديدة لدعم النظام الدولي لحماية اللاجئين؛

٢١ - **تهيب** بالمفوضية والمجتمع الدولي والكيانات المعنية الأخرى تكثيف دعمها للحكومات الأفريقية من خلال أنشطة مناسبة لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب الموظفين ذوي الصلة، ونشر المعلومات عن الصكوك والمبادئ المتعلقة باللاجئين، وتوفير الخدمات المالية والتقنية والاستشارية للتعجيل بسن أو تعديل التشريعات المتعلقة باللاجئين وتنفيذها، وتعزيز الاستجابة في حالات الطوارئ ودعم القدرات من أجل تنسيق الأنشطة الإنسانية؛

٢٢ - **تؤكد مجددا** الحق في العودة وكذلك مبدأ العودة الطوعية إلى الوطن، وتناشد البلدان الأصلية وبلدان اللجوء تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية إلى الوطن، وتسلم بأنه على الرغم من أن العودة الطوعية إلى الوطن لا تزال هي الحل الأمثل، فإن إدماج اللاجئين محليا وتوطينهم في بلدان ثالثة، حسب الاقتضاء، يشكلان أيضا خيارين صالحين للتعامل مع حالة اللاجئين الأفارقة الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم، بسبب الظروف السائدة في بلدانهم الأصلية؛

٢٣ - **تلاحظ مع الارتياح** العودة الطوعية لملايين اللاجئين إلى أوطانهم بعد نجاح العمليات التي قامت بها المفوضية لإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، بالتعاون والتآزر مع البلدان المضيفة للاجئين والبلدان الأصلية، وتتطلع إلى برامج أخرى للمساعدة في العودة الطوعية لجميع اللاجئين في أفريقيا وإعادة إدماجهم؛

٢٤ - **تعيد تأكيد** أن خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، والتي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لا تزال تمثل إطارا صالحا لحل مشاكل اللاجئين والمشاكل الإنسانية في تلك المنطقة؛

٢٥ - تناشد المجتمع الدولي أن يستجيب بشكل إيجابي، بروح التضامن وتقاسم الأعباء، لطلبات إعادة التوطين في بلدان ثالثة المقدمة من اللاجئين الأفارقة، وتلاحظ مع التقدير أن بعض البلدان الأفريقية قد وفرت أماكن لإعادة توطين اللاجئين؛

٢٦ - **ترحب** بالبرامج التي تضطلع بها المفوضية مع الحكومات المضيفة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي للتصدي للآثار البيئية لتجمعات اللاجئين؛

٢٧ - **تهيب** بدوائر المانحين الدولية أن تقدم المساعدة المادية والمالية من أجل تنفيذ البرامج التي تستهدف إصلاح البيئة والهياكل الأساسية المتأثرة بوجود اللاجئين في بلدان اللجوء؛

٢٨ - **تعرب عن قلقها** إزاء طول فترة بقاء اللاجئين في بعض البلدان الأفريقية، وتهيب بالمفوضية مواصلة استعراض برامجها بما يتمشى مع ولايتها في البلدان المضيفة، آخذة في الاعتبار تزايد احتياجات اللاجئين؛

٢٩ - **تشدد** على ضرورة قيام المفوضية بإعداد إحصاءات، بصفة دورية، لعدد اللاجئين المقيمين خارج مخيمات اللاجئين في بعض البلدان الأفريقية، بغية تقييم احتياجات هؤلاء اللاجئين وتلبيتها؛

٣٠ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يقوم، بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء، بمواصلة التمويل السخي لبرامج اللاجئين التي تضطلع بها المفوضية، آخذا في الاعتبار الزيادة الكبيرة في احتياجات البرامج في أفريقيا، ولضمان أن تحصل أفريقيا على حصة عادلة ومنصفة من الموارد المخصصة للاجئين؛

٣١ - **تطلب** إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تولي اهتماما خاصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال والمشردين، بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة للحماية؛

٣٢ - **تهيب** بالدول والمفوضية أن تبذل جهودا مجددة لضمان الاحترام التام لحقوق اللاجئين من كبار السن واحتياجاتهم وكرامتهم، وتلبيتها عن طريق أنشطة برنامجية مناسبة؛

٣٣ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء محنة المشردين داخليا في أفريقيا، وتهيب بالدول أن تتخذ إجراءات محددة لمنع التشريد الداخلي، ولتلبية احتياجات المشردين داخليا من الحماية والمساعدة، وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي[١٠]، وتحث المجتمع الدولي على المساهمة بسخاء، بقيادة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، في المشاريع والبرامج الوطنية الرامية إلى تخفيف محنة المشردين داخليا؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا وافيا عن مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، آخذا في كامل الاعتبار الجهود التي تبذلها بلدان اللجوء، في إطار البند المعنون ''تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية''، وأن يقدم تقريرا شفويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١.

---

(١٠) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق.